



ورقة سياسات دعم المشروعات الصغيرة بسبب إجراءات مكافحة فيروس "كوفيد-١٩"

أبريل ٢٠٢٠

ورقة سياسات ملتقى الحوار للتنمية وحقوق النسان

برج ١٠١ ، امتداد الامل أوتوستراد المعادي ، الدور الثاني شقة ٢٤، القاهرة.



في ظل التداعيات الصعبة لوباء " كورونا " صار من الضروري دعم الشباب في ريادتهم للمشروعات، ومحاولة التغلب على الظروف الصعبة التي تواجههم.

خاصة وان الحكومة أصدرت ضمن حزمة قرارات لمواجهة تفشي فيروس كورونا، قراراً بأن يتم غلق جميع المطاعم والمقاهي والكافيتريات والكافيهات والكازينوهات والملاهي والنوادي الليلية والحانات والمراكز التجارية (المولات التجارية) إبتداءً من الساعة السابعة مساءً وحتى الساعة السادسة صباحاً أمام الجمهور، بكافة أنحاء الجمهورية

وما يُماثلها من المحال والمنشآت التي تهدف إلى بيع السلع التجارية أو تقديم المأكولات أو الخدمات أو التسلية أو الترفيه، ووحدات الطعام المتنقلة وأغلبها من المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر .

من أجل ذلك

بذلت الدولة مجهوداً في مساعدة المشروعات الصغيرة لمواجهة الآثار الاقتصادية المترتبة على ظهور فيروس كورونا وذلك بحزمة مساعدات مالية وغير مالية من جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لمساعدة أصحاب هذه المشروعات في مواجهة الأزمة وما تبعها من آثار سلبية.

فقد أعلنت نيفين جامع، وزيرة التجارة والصناعة والرئيس التنفيذي لجهاز تنمية المشروعات عن تنفيذ الجهاز لمبادرة جديدة لدعم كافة المشروعات الصغيرة المتضررة (خاصة الصناعية وكثيفة العمالة) من خلال

١- قرض استثنائي لفترة زمنية قصيرة (حدها الاقصى سنة) ليضمن استمرارية هذه المشروعات ويساعدها في توفير السيولة اللازمة لتمويل مصروفات التشغيل والانتاج لحين تتخطى تلك الازمة.

تشمل المبادرة كافة المشروعات الصغيرة سواء الممولة من الجهاز أو من أي مصادر اخرى، حيث يصل الحد الأقصى لهذا القرض الي مليون جنيه وسيتم توفيره لأصحاب المشروعات الصغيرة بشروط وفائدة ميسرة، وتبعاً لطبيعة النشاط الاقتصادي لكل مشروع.

وبالخصوص في حالة الأنشطة الاقتصادية التي لاقت رواج شديد نتيجة ظهور فيروس كورونا مثل مصانع إنتاج المطهرات، مصانع إنتاج المنظفات بمختلف أنواعها، أنشطة تجارة وتوريد المستلزمات الطبية ومستلزمات النظافة والتطهير والتعقيم ..

وغيرها من الأنشطة الاقتصادية والتي تحتاج إلى الحصول على تمويلات جديدة وسريعة لمواجهة حالة الرواج الشديد و تلبية الاحتياجات الملحة للسوق المصري لهذه المنتجات في ظل الظروف الراهنة فسيتم تلقي طلبات الحصول على تمويل من العملاء والانتهاء من الاجراءات الائتمانية في أسرع وقت وتمويله بالمال الكافي لرفع معدلات انتاجه طالما لم يتأثر سلباً نتيجة لانتشار الفيروس وقادر علي الالتزام و الانتظام في السداد.

وتم تخصيص رقم ساخن للرد على اصحاب المشروعات الصغيرة الذين يريدون الاستفادة من هذه المبادرة وهو (١٦٧٣٣) أو يمكنهم زيارة فروع الجهاز بكافة محافظات الجمهورية.

جاءت هذه المبادرة التمويلية الاستثنائية تأتي لمساعدة اصحاب المشروعات الصغيرة علي مواجهة الأزمة وأثارها السلبية التي تمثلت في انخفاض السيولة وصعوبة توفير اجور العاملين أو تسديد مصروفات التشغيل إضافة إلي الالتزامات المالية المتعددة لتلك المشروعات، مما يستوجب توفير سيولة نقدية ملائمة في تلك الفترة الحرجة حتى لا تتوقف هذه المشروعات وتسبب خسارة أكبر لأصحابها وللإقتصاد الوطني وأيضا حتى نحافظ علي فرص العمل الدائمة أو المؤقتة التي توفرها هذه المشروعات.

٢- مد فترة سداد أي مشروع تضرر

مد فترة سداد أي مشروع تضرر أو واجه عقبات أدت لإغلاقه أو لقلّة إنتاجيته أو ما شابه.

وفي حالات الإقراض المباشر من اصحاب المشروعات الصغيرة بمختلف انواعها (صناعي / تجاري / زراعي / خدمي) فقد وافق الجهاز علي تأجل اقساطهم الي ان تستقر اوضاع هذه المشروعات وتعاود نشاطها الاقتصادي علما بأن هؤلاء العملاء لن يتحملوا سوا الفائدة الميسرة المتفق عليها مع اضافة تكلفة مد وثائق التأمين وخدمات الدين.

وقد اوصت اللجنة العليا بالجهاز بتوجيه العملاء بالاستفادة من هذه الآلية في حالة وجود تضرر وركود حقيقي بسبب الازمة اما المشروعات المنتجة و التي لم تتضرر فيجب عليهم الانتظام في التسديد حتى لا تتراكم عليهم الاقساط و الفوائد بعد ذلك و يؤثر ذلك علي ارباحهم و حجم انتاجية مشروعاتهم..

٣- اصدار تيسيرات ائتمانية لتلك المشروعات المتضررة

إصدار تيسيرات ائتمانية لتلك المشروعات المتضررة لحين انتهاء الأزمة واستقرار هذه المشروعات مرة أخرى.

لذلك في حالة رغبة العميل في عدم التأجيل والانتظام في السداد عليه ان يتقدم بطلب كتابي بهذا الأمر في المكتب الاقليمي التابع له مشروعه، ووجهت اللجنة نحو تقديم تمويل اضافي للمشروعات المتضررة بعد التأكد من عدم وجود اي عوائق تمنعها عن التشغيل او تؤثر سلبا على انتاجيتها او خدماتها المقدمة للمواطنين.

أما بالنسبة للموافقات الائتمانية الصادرة لعملاء الإقراض المباشر وجاري تنفيذها في الوقت الحالي فيتعين التأكد من انها لن تتأثر بالظروف الحالية ولا يوجد ما يعيق تنفيذ تلك القروض المباشرة واقامة هذه المشروعات في الظروف الراهنة و ان انتشار الفيروس لن يؤثر علي انتاجها او الخدمات التي تقدمها.. ومن ناحية اخري اقرت اللجنة اهمية الاستمرار في تعقيم كافة فروع الجهاز بشكل دوري واستقبالها للعملاء وتقديم كافة الخدمات المتاحة.

٤-تمويل المشروعات للتعامل مع أزمة "كورونا"

حيث أعلن هاني عماد رئيس القطاع المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة بالجهاز بأن الجهاز على أتم الاستعداد لتوفير تمويلات إضافية وتسهيلات للمشروعات التي تحتاج إلى تمويل للتعامل مع آثار أزمة انتشار الكورونا .

كما أكد رئيس القطاع على أن فروع الجهاز ستستقبل كافة اصحاب المشروعات المتضررين وسيتم دراسة كل حالة على حده لدعمها بتيسيرات تتلاءم مع احتياجاتها الاقتصادية وتخفف من آثار الأزمة الراهنة ودعم هذه المشروعات لحين استقرار الأسواق وعودة دوران عجلة الاقتصاد الوطني .

إن مبادرة جهاز تنمية المشروعات لتمويل المشروعات الصغيرة المتضررة من كورونا تأتي في إطار حزمة الإجراءات المتتالية من قبل الدولة بغرض دعم ومساندة كل الأنشطة الاقتصادية المتضررة من انتشار فيروس كورونا وبالتالي تأتي تلك المبادرة في تقديم الدعم والمساندة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وتهدف الدولة رفع قدرتها على

الاستمرارية ومواصلة إنتاجيتها حتى لا تتعثر وتتحول إلى كيانات مديونة وتتضخم عليها المديونات، وبالتالي تفلس العديد من الكيانات الصغيرة والمتوسطة، وبالتالي ستكون هناك آثار سلبية على تسريح كل العمالة الموجودة داخل تلك الأنشطة

أهمية دعم قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة

أن قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات التي توفر الكثير من فرص العمل خاصة أنه من ضمن القطاعات كثيفة التشغيل، ويستطيع أن يستوعب عددًا كبيرًا من العمالة غير المدربة أو التي ليست لديها خبرة كبيرة في السوق أو ليس لديها من التأهيل أو التدريب، وهذه المبادرة تكفل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كفاءة الاستمرار والتشغيل والإنتاج التي تحتاجه الدولة في الوقت الراهن لزيادة الإنتاجية.

لذلك جاءت المبادرة تدعم توجهات الدولة بالعمل على تلبية كل احتياجات السوق من السلع والمنتجات بهدف وصول المنتج لكل المواطنين بأسعار تنافسية بما لا يؤثر على معدل التضخم في المستقبل ومحاولة الدولة بكل تلك الجهود للحفاظ على كل المؤشرات التي تمت تحقيقها خلال العام الماضي ٢٠١٩ من تحسن معدل النمو وانخفاض في معدل البطالة، وتراجع في نسبة الدين وتراجع العجز الكلي خلال العام المالي الماضي ٢٠١٨-٢٠١٩

فكانت هذه المبادرة تحاول تدعم من الإجراءات الأخرى التي قامت بها الدولة من بداية انتشار فيروس كورونا للحفاظ على حالة الرواج الاقتصادي، وتحفيز النشاط الاقتصادي وعدم الوصول إلى حالة الركود الاقتصادي والذي يعاني منه جميع اقتصاديات دول العالم في ظل التوقعات بخسائر عالمية كبيرة تقدر بـ٢,٧ تريليون دولار وتباطؤ في نمو الاقتصاد العالمي.

لماذا مليون جنيه حد أقص للقرض ؟

أن الدولة عندما تطرح مبادرة تكون لديها إحصائية أو خريطة لتوزيع الشركات وحجمها وحجم إنتاجيتها وبناء عليه تستطيع أن تقدر حجم التمويل أو الدعم المستهدف لكل القطاعات أو المشروعات، وبالتالي فتحديد مليون جنيه أعتقد يكون جاء بناء على البيانات الدقيقة لدى الحكومة لكل الأنشطة وقدرة كل مصنع أو شركة على الإنتاجية، ومن هنا يتم وضع حد أقصى وحد أدنى للتمويل وفقاً لقدرات وإمكانيات كل شركة ومصنع، وتحديد المليون جنيه يتوقف على مدى توسع أو قدرة الشركة أو المصنع في الإنتاج، وبالتالي مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المصري.

أن المشروعات متناهية الصغر التي يعمل فيها من فرد إلى ٣ أفراد على الأكثر، أما بالنسبة للمشروعات الصغيرة يكون بها عدد أفراد ١٠-٢٠ فرداً، وبالتالي تحتاج إلى حجم السيولة ليست كثيرة وستحتاج إلى دعم ومساندة أكثر لمواصلة نشاطها وإنتاجيتها.

المشروعات متناهية الصغر

الناظر إلى النشاط اليومي لصناعة التمويل متناهي الصغر يدرك أنها صناعة تتميز بالتعامل يومياً مع عدد كبير من العملاء بعدد أكبر من المعاملات المالية لإتمام عمليات صرف التمويل وتحصيله، بما يعكس التزام داخل الفروع والاتصال المباشر بين شريحة كبيرة من المواطنين، ومن ثم انتشار الفيروس بين هذا العدد الكبير من المتعاملين والمخالطين لهم، لذا فإنه ينبغي على جهات التمويل البدء في حث المستفيدين على استخدام أدوات الدفع غير النقدي بشكل أكبر.

وقد مهدت الدولة البنية التحتية لتفعيل أدوات الدفع غير النقدي، إذ أصدرت خلال العام الماضي قانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٩ بشأن تنظيم الدفع غير النقدي الذي شمل رقمنة كافة المدفوعات النقدية لمواكبة الاقتصادات المتقدمة وضم كافة الأنشطة للنظام الرسمي، وسارت الهيئة على تلك الخطى فدعت كافة اللاعبين بالمنظومة الرقمية ونظمت لهم عدد من ورش العمل لربط كافة الأطراف وتعريفهم باليات وأهمية ميكنة نظم الدفع، فضلاً عن إصدار الضوابط المنظمة لأدوات الدفع غير النقدي للتيسير على جهات التمويل متناهي الصغر في تنفيذ الربط واستبدال النظم النقدية بأخرى رقمية.

ويجب على جهات التمويل متناهي الصغر لمعالجة التحديات لنشر الدفع غير النقدي وأهمها ضعف الثقافة المالية للعميل ورغبته في استخدام الأدوات التقليدية في الدفع وضرورة تعديل بعض التشريعات لتلائم طبيعة السوق والعميل، بجانب عدم التزام العميل بمواعيد السداد.

مبادرات الغرف التجارية

من جانب آخر ساهمت العديد من الغرف التجارية في محاول دعم ومساندة اصحاب المشروعات الصغيرة، ذلك أن الغرفة التجارية من مهامها حماية مصالح منتسبها بما يضمن تحقيق نمواً بالاقتصاد المصري، وفي الوقت ذاته تحقيق التوازن بين أطراف المنظومة الاقتصادية خاصة في ظل تلك الظروف الصعبة والقهرية التي تمر بها البلاد والتي تستلزم مساندة صغار التجار والمنتجين على وجه

التحديد، والذين سيتعثر عليهم الوفاء بالتزاماتهم الشهرية إزاء الإجراءات التي فرضتها الدولة مؤخراً في مواجهة تفشي فيروس كوفيد ١٩ "كورونا المستجد".

فعلى سبيل المثال أعلنت شعبة الأدوات المنزلية عن مبادرة #هنتحمل_بعض، والتي تناشد شعبة الأدوات المنزلية بغرفة القاهرة التجارية فيما السادة المنتسبين من كبار تجار الأدوات المنزلية بأن يقوموا بتأجيل مطالبات التجار الصغار وتأجيل مطالباتهم واستحقاقاتهم المالية بكافة أنواعها لمدة أسبوعين تضامنا مع الحالة العامة وتيسير على التجار.

ووفقا لبيان الشعبة فإن ذلك يأتي من منطلق التضامن والتكافل الاجتماعي، وأن المبادرة غرضها الأول هو أن تكاتف أصحاب المهنة الواحدة وأن يتحملوا بعض مدة الأسبوعين أو وفقا لإجراءات التي تتخذها الدولة.

وناشدت شعبة الأدوات المنزلية بغرفة القاهرة التجارية أصحاب العقارات بتخفيض القيم الإيجارية لمدة شهر للتخفيف على المستأجرين، مؤكدة في الوقت نفسه أنها واثقة في أعضائها وفي استجابتهم للمبادرة.

كما خاطبت غرفة الجيزة التجارية كافة المراكز التجارية بمحافظة الجيزة، تدعوها لإعفاء أصحاب الأنشطة الخدمية والتجارية المستأجرين لديها من سداد الإيجارات لمدة ٣ أشهر، جراء ما تفرضه الحكومة من إجراءات لمواجهة تفشي فيروس كوفيد ١٩ "كورونا المستجد"، مؤكدة أن تلك الإجراءات تندرج تحت بند القوة القاهرة.

التوصيات

- الإسراع في إصدار قانون جديد لمشروعات الشباب بحيث يتضمن حوافز غير مسبوق للشباب، ومن ثم يتم إعطاء انطلاقة جديدة لريادة الأعمال

- توفير تمويلات إضافية وتسهيلات للمشروعات التي تحتاج إلى تمويل للتعامل مع أثار أزمة انتشار الكورونا.

- تأجيل سداد أقساط القروض الممنوحة للشباب أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، من جانب جهاز تنمية المشروعات، وذلك لمدة ستة أشهر، وبالطبع فإن هذا الإجراء يتسق مع الإجراءات التي اتخذتها الدولة لمواجهة التداعيات الاقتصادية السلبية للفيروس الخطير، وهذا الجهاز لا يخضع للجهاز المصرفي، وبالتالي لا تشمل قرارات البنك المركزي، ولكنه يخضع لهيئة الرقابة المالية، ويتبع مجلس الوزراء مباشرة.

- يجب أن تتحمل شركات التأمين تغطية تلك الفترة فيما يتعلق بغرامات أي تأخير، وكذلك تسوية ال "آي سكور البنك المركزي" مع جهاز تنمية المشروعات، وهذا تحاشيا لدخول الشباب على القوائم السوداء نتيجة تأجيل سداد الأقساط المطلوبة، مع تنسيق ذلك بشكل كامل مع شركات ضمان مخاطر الائتمان.



- استبدال الخدمات التقليدية بنظيرتها الرقمية تعتبر أفضل البدائل لاستمرار الأنشطة الاقتصادية في المرحلة الراهنة والمستقبلية في آن واحد، خاصةً لممارسي صناعة التمويل متناهي الصغر الذين يتعاملون بشكل لصيق ومباشر مع قاعدة عريضة من المستفيدين الذين يتجاوز عددهم ٣ مليون عميل أغلبهم فئة البسطاء ممن هم ليسوا على دراية باتباع الاجراءات الوقائية المطلوبة.